ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Financing terrorism with digital currencies and its reduction in international laws

Research in the Penal Code

Associate Professor. Abbas Mansourabadi

Faculty of Law, University of Tehran, Al-Farabi Branch , Tehran, Iran

behmansour@ut.ac.ir

The researcher. Najah Hassan Obaid

Faculty of Law, University of Tehran, Al-Farabi Branch , Tehran, Iran

najahubaid44@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 10 March 2024
- Accepted 24 June 2024
-Available online 1 March 2025

Keywords:
- terrorism
- digital currencies
- financing
- international laws.

Abstrac : Virtual currencies cryptographic networks designed to facilitate digital barter, a technology that has been in development for a decade. Bitcoin is the first and most common encrypted digital currency, and it paves the way for a technology different from the financial payment system that has been in place for decades. Using this money has multiple advantages, including lower transaction costs, but it is not guaranteed by any country and relies solely on the trust of its users. Although digital currencies are unlikely to replace traditional currencies, they have the potential to remove barriers associated with single national currencies and exchange rates and change the way global markets interact online.

There is no doubt that terrorism represents a serious threat to all peoples and all states. It represents a direct attack on human values, and it represents a flagrant violation of the rule of law and international laws and norms.

Therefore, combating the financing of terrorism through digital currencies requires adopting effective international laws and legislation to limit the exploitation of this technology in criminal activities, and enhancing international cooperation to ensure that terrorist organizations do not obtain the financial resources necessary for their operations.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

تمويل الإرهاب بالعملات الرَّقْميَّة والحدّ منه في القوانين الدَّوْلِيَّة

بحث في مادة قانون العقوبات

الأستاذ المشارك. عباس منصور ابادي

كلية الحقوق، جامعة طهران، فرع الفارابي، طهران، إيران

behmansour@ut.ac.ir

الباحث. نجاح حسن عبيد

كلية الحقوق، جامعة طهران، فرع الفارابي، طهران، إيران

najahubaid44@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٠/ اذار /٢٠٢٤
- القبول : ٢٤ /حزيران/ ٢٠٢٤
- النشر المباشر :١/ أذار/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- الإرهاب
- العملات الرَّقْميَّة
- التَّمويل
- القوانين الدَّوْلِيَّة.

الخلاصة: العملات الافتراضية عبارة عن شبكات تشفير مصممة لتسهيل المقايضة الرقمية، وهي تقنية كانت قيد التطوير منذ عقد من الزمان. والبيتكوين هي أول عملة رقمية مشفرة وأكثرها شيوعاً، وهي تمهد الطريق لتكنولوجيا مختلفة عن نظام الدفع المالي الذي كان معمولاً به منذ عقود. ويتميز استخدام هذه الأموال بمزايا متعددة، بما في ذلك انخفاض تكاليف المعاملات، ولكنها غير مضمونة من قبل أي دولة وتعتمد فقط على ثقة مستخدميها. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تحل العملات الرقمية محل العملات التقليدية، إلا أنها تنطوي على إمكانية إزالة العوائق المرتبطة بالعملات الوطنية الموحدة وأسعار الصرف وتغيير طريقة تفاعل الأسواق العالمية عبر الإنترنت.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب يمثل تهديداً خطيراً لكافة الشعوب ولسائر الدول، فهو يمثل هجوماً مباشراً على القيم الإنسانية، كما أنه يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة القانون والقوانين والأعراف الدولية، لذلك، تتطلب مكافحة تمويل الإرهاب عبر العملات الرَّقْميَّة اعتماد قوانين وتشريعات دَوْلِيَّة فاعلة للحد من استغلال هذه التكنولوجيا في الأنشطة الإجراميَّة، وتعزيز التعاون الدَّوْلِيّ لضمان عدم حصول المُنظَّمات الإرهابيَّة على الموارد الماليَّة اللَّازمة لعملياتها.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة :

تُعَدّ ظاهرة تمويل الإرهاب من أخطر التَّحدِّيات الَّتي تواجه الاقتصاد الوطني والدَّوْلِيّ، حيث أصبحت عالميَّة دون أن تميّز بين الدول أو المجتمعات. يتطلب التصدي لتمويل الإرهاب جهودًا شاملة لمنع المُنظَّمات الإرهابيَّة من الحصول على الموارد اللَّازمة لتنفيذ عملياتها الإرهابيَّة. ومع توسع استخدام

العملات الرَّقْميَّة مثل: البيتكوين والإيثريوم في السنوات الأخيرة، برزت قضية تمويل الإرهاب باستخدام هذه العملات كونها واحدة من القضايا الأمنية الملحّة.

تمثل العملات الرَّقْميَّة وسيلةً سريعة وسهلة لتحويل الأموال عبر الحدود دون الحاجة للوسطاء التقليديين، ما جعلها جذابة للأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات إلى التحوّل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، حيث ظهرت العملات الافتراضية المشفَّرة القائمة على تقنية التشفير والبلوكتشين، مثل: البيتكوين، ولايتكوين، وداش، وريبيل، وغيرها.

وعلى الرغم من الفوائد العديدة لهذه العملات، مثل: السرعة في التحويل وقلة التكاليف والخصوصية، إلا أنها تتيح أيضًا فرصًا لجرائم متعددة نظرًا إلى عدم خضوعها لسيطرة أي دولة أو هيئة تنظيمية. تُسهِّل خاصية التشفير إخفاء هُوية المتعاملين، ما يجعلها بيئة خصبة لتمويل الإرهاب عبر الويب المظلم.

لذلك، تتطلب مكافحة تمويل الإرهاب عبر العملات الرَّقْميَّة اعتماد قوانين وتشريعات دَوْلِيَّة فاعلة للحد من استغلال هذه التكنولوجيا في الأنشطة الإجراميَّة، وتعزيز التعاون الدَّوْلِيّ لضمان عدم حصول المُنظَّمات الإرهابيَّة على الموارد الماليَّة اللَّازمة لعملياتها.

أهمية البحث:

إن ظاهرة العملات المشفَّرة هي ظاهرة عالميَّة تتطور بسرعة، بعيدة من سيطرة الدول والبنوك المركزية. لم تعتمد أي حكومة بعد أي من العملات المشفَّرة عملة رسمية. مع ذلك، تمثل العملات المشفَّرة قيمة داخل مجتمع من ذوي الاهتمام المشترك الذين يستخدمونها وسيلة للتبادل، لكن هذا المجتمع لا يشغل بالضرورة وحدة جغرافية أو سياسية واحدة. وفي ظل هذه التطورات، لم يعد من المناسب البقاء على الحياد؛ إذ تقتضي الحكمة اليوم التخلي عن موقف اللامبالاة من خلال فهم طبيعة هذه النقود وخصائصها وأنواعها، للاستفادة من المزايا الَّتي تقدمها أو على الأقل التصدي لمخاطرها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز النقاط الآتية:

- التعريف بالعملات الافتراضية.

– تبيين الفرص والتَّحدِّيات الَّتي تطرحها.

– موقف المجتمع الدَّوْلِيّ من العملات المشفَّرة.

إشكالية البحث:

تعد العملات المشفَّرة شكلًا من أشكال العملات الرَّقْميَّة، وهي غير خاضعة للتنظيم الرَّسميّ، ويجري تعدينها عبر حل معادلات محاسبية معقدة من قبل أجهزة كمبيوتر متطورة، كما يجري استخدامها لإدارة إنشاء وحدات العملة الجديدة والتحكم بها. تثير هذه الظاهرة إشكالية مهمة تتعلق باستخدام العملات المشفَّرة في الجرائم، ولا سيما الجرائم الماليَّة، مثل: تمويل الإرهاب. تطرح هذه الإشكالية تساؤلًا حول ماهية الجرائم المرتكبة باستخدام العملات المشفَّرة والتَّحدِّيات الَّتي يواجهها المجتمع الدَّوْلِيّ لمكافحة هذا النمط المستجد من الجرائم.

بناءً على ذلك، يطرح التساؤل الآتي:

ما هي حقيقة العملات المشفَّرة؟ وما هي الفرص والتَّحدِّيات الَّتي تطرحها في ظل القوانين الدَّوْلِيَّة؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف طبيعة هذه العملات وخصائصها وأنواعها، وتحليل الفرص والتَّحدِّيات الَّتي تطرحها في تمويل الإرهاب.

هيكلية البحث:

يقسم البحث مبحثين: في المبحث الأوَّل، جرى التطرق إلى مفهوم العملات الرَّقْميَّة وأنواعها وأسباب ظهورها، ثم في المبحث الثاني، جرى تناول ماهية تمويل الإرهاب واستخدام العملات المشفَّرة فيه، وتلا ذلك خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم العملات الرَّقْميَّة

مفهوم العملات الرَّقْميَّة من أبرز التَّحدِّيات الَّتي تواجه نظم العدالة الجنائية الحديثة هو الارتفاع الكبير في مستويات الجريمة، وظهور أشكال منها تتطلب تكييف سبل التصدي لها في سياق دائم

التغير، بما يشمل التكنولوجيا الجديدة الَّتي أفرزت أنماطًا متطورة ومتجددة من أدوات ارتكاب الجريمة. ومن بين هذه الأنماط الحديثة، ظهرت العملات المشفَّرة الَّتي استغلها المجرمون العاملون ضمن شبكات الجريمة المنظمة في تمويل الإرهاب، حيث تمثل الخصائص الفريدة للعملات المشفَّرة أداة لهم لتنفيذ العديد من الأنشطة الَّتي يصعب تعقبها أو اكتشافها نظرًا إلى السرية الَّتي تحيط بها عمليات التَّمويل.

المطلب الأوَّل: تعريف العملات الرَّقْميَّة:

تعد العملة الرَّقْميَّة المظلة الرئيسة الَّتي تضم جميع أشكال العملات الأخرى، سواء الإلكترونية أو الافتراضية أو الرَّقْميَّة القانونية أو المستقرة أو المشفَّرة. بغض النظر عن المسميات الَّتي يمكن إطلاقها عليها، يبقى الطابع الرئيس لتلك العملات أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي ملموس، مع أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية. وقد تختلف وجهات نظر المُنظَّمات الدَّوْلِيَّة والبنوك المركزية تجاه تعريف العملات الرَّقْميَّة، فمنها من يذهب إلى تقييد التعريف وحصره بنشاط محدد، ومنها من يوسع المفهوم ليشمل جميع أشكال العملات الَّتي يجري تداولها والتعامل بها عبر الإنترنت، بغض النظر عن وسائل التقنية المستخدمة في تقديم تلك العملات. على سبيل المثال، ينظر البنك الدَّوْلِيّ إلى العملة الرَّقْميَّة بوصفها تمثيلات رَقْميَّة ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاصَّة بها. وتختلف العملات الرَّقْميَّة عن النقود الإلكترونية الممثلة للعملات القانونية، والَّتي تستخدم وسيلة للدفع الرقمي. (١).

وبحسب تعريف بنك التسويات الدَّوْلِيَّة (BIS) فإنها أصول ممثلة رقميًّا(٢). في حين تراها مجموعة العمل المالي(FATF) تمثيلًا رقميًّا، إمَّا للعملة الافتراضية (غير القانونية) أو النقود الإلكترونية (القانونية)، ويجري غالبًا لإطلاق مصطلح (العملة الافتراضية) عليها(٣).

) [1](Bank for International Settlement BIS (2018), "Central Bank Digital Currencies", Retrieved from: https://www.bis.org/cpmi/publ/d174.

)[2](Bank of Albania, Press Release on the Risk Associated with the Use of Virtual Currency, Albania, 13 July, 2017. Retrieved from: https://www.bankofalbania.org /press/on_the_risks_associated_with_the_use_of_virtual_cu rrency.html

) [3](Brainard, L. (2018), "Cryptocurrencies, Digital Currencies, and Distributed Ledger Technologies: What Are We Learning?". Proceeding of the Decoding Digital Currency Conference Sponsored by the Federal Reserve Bank of San Francisco, May 15, San

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك عِدَّة أنواع من العملات الرَّقْميَّة، لكلٍّ منها خصائص واستخدامات مُعيَّنة؛ فمنها ما هو "مركزيّ"؛ أي تصدرها وتشرف عليها جهة مركزية رسميّة، مثل: البنوك المركزية، أو الحكومات، ومنها ما هو "لا مركزيّ"؛ أي لا تخضع لأيّ سلطة مركزية رسميّة، وتُنشِئها جهات خاصَّة، كما أنّ بعض العملات الرَّقْميَّة يُمكن الاستثمار فيها وتداولها لتحقيق الأرباح؛ وذلك لقيمتها السوقية الكبيرة، وبعضها يقتصر استخدامه في المعاملات التجارية؛ للدفع مقابل السِّلَع والخدمات من مختلف أنحاء العالم بسرعةٍ كبيرة، وفي غضون ثوانٍ معدودة.

أوَّلًا: مفهوم العملات المشفَّرة:

بعد أن جرى توضيح مفهوم العملات الرَّقْميَّة، لا بد من التأكيد على أن أشكال العملات الرَّقْميَّة قد تعتمد في عملية إصدارها وتداولها على علم التشفير، الأمر الذي يجعل من تلك الأشكال بالإضافة إلى كونها عملات رَقْميَّة افتراضية أو إلكترونية أو قانونية أن تكون كذلك عملات مشفرة، وهو ما تقوم عليه العملات الافتراضية من تشفير في الوقت الحالي.

لقد تعددت التعريفات المرتبطة بالعملات المشفَّرة من وجهة نظر المؤسسات والمُنظَّمات الدَّوْلِيَّة والبنوك المركزية، وبالرغم من ذلك التعدد إلا أن جميع الجهات تتفق على أن العملات المشفَّرة هي بمنزلة تفرع للعملات الرَّقْميَّة، ومنها الافتراضية. ومن هذه التعريفات:

- **تعريف البنك المركزي الأوروبي(ECB)** : صنف البنك المركزي الأوروبي العملات المشفَّرة بأنها مجموعة فرعية من العملات الافتراضية، وذلك ضمن تقريره حول العملات الافتراضية لعام ٢٠١٢([1]).. وتاليًا فإن العملات المشفَّرة مثل البتكوين تعدّ عملة افتراضية مرتبطة بالعملات القانونية أو الاقتصاد الحقيقي بشكل ثنائي، ويمكن شراؤها وبيعها مقابل العملات القانونية، كما أنه يمكن استخدامها لشراء البضائع الالكترونية والحقيقية أو المادية. ويقدم البنك المركزي الأوروبي تعريفًا آخر في تقرير آخر له حول العملات الرَّقْميَّة لعام (٢٠١٥) للعملات الافتراضية، وذلك بوصفها تمثيلًا رقميًّا للقيمة، لا تصدر من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات الإقراض أو مصّدري النقود الإلكترونية، والَّتي يمكن في بعض

Francisco, California. Available at: https://www.federalreserve.gov /newsevents/ speech/files/brainard20180515a.pdf

)[1](Natarajan, H., Krause, S., Gradstein, K., and Luskin, H., (2017), "Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain", World Bank Group FinTech note 1(1)

الظروف استخدامها بديلًا عن النقد([1])، بالإضافة إلى التوضيح بأن العملات المشفَّرة مثل البتكوين تعدُّ عملة افتراضية لا مركزية بشكل ثنائي.

- **تعريف الأمم المتَّحدة:** تطرقت الأمم المتَّحدة لتعريف العملة المشفَّرة ضمن دليل المناقشة لمؤتمر الأمم المتَّحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بأنها عملات رَقْميَّة قابلة للتحويل ومتداولة بين الأقران وقائمة على شبكة لا مركزية، ومنها على سبيل المثال البتكوين والإيثريوم. وهي تستخدم تقنيات مشفرة من أجل تنظيم عملية توليد وحدات العملات والتحقق من تحويل الأموال. وهي في الوقت ذاته تعمل بشكل مستقل عن المصرف المركزي. وتتسبب الدرجة العالية من إغفال الهُوية الَّتي تتيحها العملات المشفَّرة مقترنة بانخفاض مستويات انكشاف مستعمليها، في تلاشي الكثير من المخاطر المرتبطة بأنشطة تمويل الإرهاب، ما يسهل ارتكاب تلك الأنشطة داخل البيئات الافتراضية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهل العملات المشفَّرة ارتكاب جرائم أخرى مثل الابتزاز

والاحتيال([2]).

- **تعريف صندوق النقد الدَّوْلِيّ (IMF):** في عام (٢٠١٦) توافق الصندوق من حيث تصنيف العملات المشفَّرة مع البنك المركزي الأوروبي، وذلك بوصف العملة المشفَّرة مجموعة فرعية من العملات الافتراضية، ومن حيث التعريف فينظر الصندوق إلى العملات المشفَّرة على أنها تمثيل رقمي للقيمة، صادرة عن مطورين خاصين، ومقومة في وحدة الحساب الخاصَّة بهم، وقد غطى هذا التعريف مجموعة واسعة من العملات الافتراضية، حيث من الممكن أن يشمل هذا التعريف سندات الدّين البسيطة الَّتي يجري إصدارها من قبل جهات غير رسمية، بالإضافة إلى العملات الافتراضية المدعومة بالأصول مثل الذهب، والعملات المشفَّرة مثل البتكوين([3]).

([1]) National Association of Securities Dealers Automated Quotations system (2017), The benefits of using a cryptocurrencies, February 2017, Retrieved from: https://www.nasdaq.com /article/the-benefits-of-using-cryptocurrency-cm753571

([2]) الأمم المتحدة دليل المناقشة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كيوتو، اليابان ٢٠/٢٧/٢٠٢٠، ص ٥٤، متاح على الرابط الآتي: https://undocs.org/ar/A/CONF.234/PM.1، جرى الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٤.

([3]) National Bank of Moldova (2017), Virtual Currency and its Associated Risks, July 2017, Retrieved from: https://www.bnm.md/en/content/virtual-currency-and-its-associated-risks

ثانيًا: أسباب ظهور وانتشار العملات الرَّقْميَّة

جددت الأزمة الماليَّة العالميَّة وعمليات إنقاذ المؤسسات الماليَّة الرئيسة الشكوك في بعض الأرجاء إزاء احتكار البنوك المركزية لإصدار العملة. ودفعت هذه الشكوك إلى ظهور البتكوين Bitcoin وغيرها من الأصول المشفَّرة الَّتي فرضت تحديات أمام نموذج العملات الَّتي تدعمها الدول، والدور المهيمن للبنوك المركزية والمؤسسات التقليدية في النظام المالي([1]). إن انتشار العملات المشفَّرة وعلى رأسها البتكوين على هذا النحو الذي نراه حاليًّا لم يكن ليحدث لولا الأزمة الماليَّة العالميَّة، وتراجع ثقة الكثير من الناس بعملات دولهم أو في العملات الدَّوْلِيَّة، بصفة خاصَّة الدولار، وتراجع فرص الاستثمار المربح مع تراجع معدلات الفائدة إلى الصفر تقريبًا في معظم دول العالم، وانتشار الدافع نحو المضاربة في أصول تحقق عوائد مرتفعة مثل الذهب، ومن ثَمَّ مثلت البتكوين وغيرها من العملات الافتراضية بديلًا أمثل للمضاربين الذين يبحثون عن العائد المرتفع،

ولديهم استعداد لتحمل المخاطرة([2]).

ثالثًا: أنواع العملات الرَّقْميَّة:

إن مفهوم العملات المشفَّرة قد يلتبس بعض الشيء مع مصطلحات أخرى شائعة الاستعمال تُستخدم في بعض الأحيان للدلالة عليه كالعملات الرَّقْميَّة أو النقود الإلكترونية، ما يقتضي التمييز بين هذه المصطلحات كي لا يكون هناك إساءة في استخدامها. فهناك أربعة أنواع رئيسة من العملات الرَّقْميَّة، وهي على النحو الآتي:

أ- العملات المشفَّرة

بدايةً، يُمكن القول: إنّ جميع العملات المشفَّرة (Cryptocurrencies) هي عملات رَقْميَّة، إلّا أنّ العملات الرَّقْميَّة ليست كلّها عملات مُشفَّرة؛ لأنّ العملات المشفَّرة تعتمد في عملها على تقنية سلسلة الكتل، أو ما يُعرَف بـ "البلوكشين Blockchain"؛ وهي ببساطة تُشبه قاعدة بيانات مُشفَّرة، تسمح للمُستخدِمين بإنشاء سِجلٍّ موثوقٍ لبيانات المعاملات الخاصَّة بهم، وإكمالها مباشرةً بين طرفَي المعاملة؛

([1]) دونغ هي، السِّياسة النقدية في العصر الرَّقْميّ. مجلة التمويل والتنمية، ٢٠١٨، ص١٤.

([2]) السقا محمَّد إبراهيم، هل يمكن أن تصبح البتكوين عملة العالم. تاريخ الاطلاع عليه ١٢/١٢/، من الصحيفة العربية، ص٨-١٠، على الموقع https://www.alarabiya.net/ar/

المُرسِل والمُستقبِل مثلًا، دون الحاجة إلى جهةٍ ثالثة مُشرِفة، ما يجعلها آمنةً ومَحمِيّةً من التلاعب أو الاحتيال إلى حدٍّ كبير.

ومن أبرز الأمثلة على العُملات المشفَّرة: عملة بيتكوين (Bitcoin) الَّتي أُطلِقت في عام ٢٠٠٩، وهي أوّل عُملة مُشفَّرة والأكثر شيوعًا حتى الآن، تليها عملة إيثريوم (Ethereum)، وعملة لايتكوين (Litecoin) ([1]).

ب- **العملات الرَّقْميَّة للبنوك المركزية**

تُعَدّ العملات الرَّقْميَّة للبنوك المركزية (CBDCs) نُسَخًا رَقْميَّة من العملات الرَّسميّة لبلدٍ ما، يُصدرها البنك المركزي فيها، ويُشرف على استخدامها، وهي تُشبه العملات الورقية أو المعدنية الخاصَّة بذلك البلد، إلّا أنّها أكثر أمانًا وسرعة لإتمام عمليات الدفع في المعاملات الإلكترونية المحلية، أو عبر الحدود وبتكلفةٍ منخفضة، دون الحاجة إلى وسيط، مثل البنوك أو شركات البطاقات الائتمانية.

ج- العملات المستقرَّة

تُعَدّ العملات المُستقِرَّة (Stable Coins) أحد أنواع العملات المشفَّرة، ولكنَّها مُصمَّمة لتكون ذات قيمة مُستقِرَّة ومرتبطة بأصولٍ ثابتة، كما في العملات التقليدية الورقية أو الذهب، ما يجعلها أكثر استقرارًا وأقلّ تقلُّبًا في السوق مقارنةً بالعملات المشفَّرة التقليدية من مثل البيتكوين، ومن أبرز الأمثلة على العملات الرَّقْميَّة المُستقِرَّة: عملة تيثر (Tether)، وعملة دولار بينانس (Binance USD).

د- العملات الافتراضية

تُعَدّ العملات الافتراضية (Virtual Currencies) من أنواع العملات الرَّقْميَّة غير المُنظَّمة؛ إذ لا تخضع لقوانين مُحدَّدة، أو سلطة مركزية، أو جهة تنظيمية مُعيَّنة، فمُطوِّروها وحدهم من يُصدرونها ويتحكّمون فيها، ويستخدمها أعضاء مجتمعٍ افتراضيّ، أو تُستخدَم في الألعاب الإلكترونية([2]).

([1])

([2]) (Dabrowski, M., Janikowski, L., (2018), "Virtual currencies and central banks monetary policy: challenges ahead", European Parliament, Available at: http://www.europarl.europa.eu/cmsdata/149900/CASE_FINAL%20publication

المطلب الثَّاني: عيوب العملات المشفَّرة والموقف الدولي من العملات الرقمية:

أولاً: عيوب العملات المشفَّرة

كما لها من مميزات فإن التعامل من خلال العملات الرَّقْميَّة له بعض من العيوب لا بد من وضعها في الحسبان قبل التعامل بها أو الاستثمار فيها، وهي كالآتي:

١- يسهل استخدامها في المعاملات غير القانونية

الأمان والخصوصية المطلقة الَّتي كانتا أهم ما يميزها تصعب على الحكومات تعقب أي مستخدم من خلال عنوان محفظته أو معرفة بياناته، وربما نذكر أنه جرى استخدام البيتكوين Bitcoin وسيلة لتبادل الأموال والتَّمويل في الكثير من الصفقات غير القانونية، كما يستخدم بعضهم العملات الرَّقْميَّة لغسيل الأموال الَّتي حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة من خلال وسيط نظيف لإخفاء مصدرها.

٢. فقدان البيانات قد يعني خسائر مالية ضخمة

أراد مطوِّرو العملات الرَّقْميَّة إنشاء كود مصدر بـ خوارزميات تشفير لا يمكن تعقبها وبروتوكولات مصادقة غير قابلة للاختراق، بهدف جعل حفظ الأموال عبر العملات الرَّقْميَّة أكثر أمنًا وسرِّية عن النقد التقليدي، ولكن الوجه الآخر لهذا القدر من الخصوصية أنه إذا فقد أي مستخدم المفتاح الخاص بالولوج إلى محفظته الرَّقْميَّة أو حسابه، فلا يمكن استعادته. ستبقى المحفظة مقفلة على ما فيها من عملات ما يجعلها في حكم المفقودة.

٣- بعض العملات الرَّقْميَّة لا يمكن صرفها بالعملات الاعتيادية

الأمر الذي يفقدها ميزة الصرف حيث لا يمكن تداول بعض العملات الرَّقْميَّة إلا مقابل عملة واحدة أو عملات معينة. ما يؤدي ذلك إلى إجبار المستخدم على تحويل هذه العملات الرَّقْميَّة إلى إحدى العملات الرئيسية، مثل: البيتكوين Bitcoin أو الإيثيريوم Ethereum أوَّلًا ثمَّ من خلال بورصات خاصَّة، ثم إلى العملة الَّتي يريدها. هذا ينطبق فقط على عدد قليل من العملات الرَّقْميَّة، لذلك قد يجري إضافة رسوم أو عمولات على المعاملات الإضافية في العملية، ما يكلف أموالًا غير ضرورية.

٤- الآثار السلبية للتعدين على البيئة

عملية تعدين العملات الرقمية (Mining) تُعد عملية معقدة، تتطلب حواسيب حديثة ومتطورة ذات قدرات عالية، ما يجعلها كثيفة الاستهلاك للطاقة. ولا يمكن إتمام هذه العملية باستخدام أجهزة الكمبيوتر العادية. على سبيل المثال، معدّنو عملة البيتكوين (Bitcoin Miners) في دول مثل الصين،

التي تعتمد بشكل كبير على الفحم لتوليد الكهرباء، يساهمون في زيادة البصمة الكربونية للبلاد بشكل كبير ([1]).

٥- بورصات تداول العملات الرَّقْميَّة عرضة للاختراق

على الرغم من أمان وخصوصية العملات الرَّقْميَّة إلَّا أن بورصات تداولها ليست آمنة بذاك القدر. تقوم معظم البورصات بتخزين بيانات المحفظة الخاصَّة بالمستخدمين لتشغيل معرف المستخدم الخاص بهم بشكل صحيح. ويمكن للمتسللين من المخترقين المحترفين التسلل إلى هذه البيانات والوصول إليها، وأيضًا سرقة العملات الرَّقْميَّة المخزنة بها، وقد جرى اختراق بعض البورصات، مثل: Bitfinex أو Mt Gox، في السنوات الماضية، وسرقت وحدات من البيتكوين Bitcoin بآلاف بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية. معظم البورصات آمنة للغاية حاليًا، ولكن هناك دائمًا احتمال حدوث اختراق آخر.

٦- لا توجد سياسة استرداد أو إلغاء

التعامل المالي بالعملات الرَّقْميَّة شأنه شأن التعاملات الماليَّة الأخرى، فإذا كان هناك نزاع بين الأطراف المعنية، أو إذا أرسل شخص ما أموالًا عن طريق الخطأ إلى عنوان محفظة خطأ، فلا يمكن للمرسل استرداد العملات الرَّقْميَّة المرسلة. وقد يمكن استخدام هذا من قبل العديد من المحتالين لسلب الأموال. نظرًا إلى عدم وجود مبالغ مستردة أو رجوع في العملية، يمكن بسهولة إنشاء معاملة لم يتسلم منتجها أو خدماتها مطلقًا([2]).

ثانياً: الموقف الدَّوْلِيّ من العملات المشفَّرة:

بعد مرور عقد كامل على ظهور أول عملة مشفرة وهي"البتكوين"، والَّتي تلتها العديد من العملات الأخرى، فإن الحكومات لا يمكن لها أن تبقى محايدة تجاه هذه الظاهرة الَّتي تنتشر بسرعة، ويمكن تلخيص الموقف الدَّوْلِيّ منها فيما يأتي:

- لم تحتفظ العملات الافتراضية بعد بتشريع وتنظيم قانون كامل محلي أو دولي يوضح معالمها ويبين المتاح والممنوع فيها وفي أدواتها، رغم مرور عشر سنوات على بدء تداولها، باستثناء مسوَّدة تشريع أعلنت عنها وزارة الماليَّة الروسية.

([1]) محمَّد الكوبيسي، العملات المشفرة والمعماة، ماهيتها وضوابط التعامل بها، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، ص٦٠٧.

([2]) محمَّد الكوبيسي، العملات المشفرة والمعماة، ماهيتها وضوابط التعامل بها، مرجع سابق، ص٦٠٨.

– العملات المشفَّرة ليست نقود قانونية بشبه إجماع من الحكومات والبنوك المركزية، وترى المملكة المتَّحدة أنها تعمل كنقود إلى حد ما لدى عدد محدود من الناس، أي: أنها نقود خاصَّة.

– كونها عملة غير قانونية يعني أنها غير ملزمة، كما أنها لا تقبل كمدفوعات ضريبية للدولة.

– لم تتفق الحكومات والبنوك المركزية على الوضع أو الصفة القانونية بعد تجريدها من لباس "العملة القانونية"، ففي حين وقفت أغلب الدول عند ذاك التجريد، تجاوزته دول قليلة، فصنفتها على أنها "وحدة حساب وأداة مالية"، وهو ما يتيح لها فرض الضريبة على عائداتها، وكذلك صنفتها السويد بأنها "أصل مالي"، وكندا بأنها "أصول مشفرة".

– تتضاءل دائرة حظر تداول العملات الافتراضية على المستوى الدَّوْلِيّ، والقليل من الدول يحظر التداول صراحة، كالهند والصين والمغرب، أما على المستوى المحلي فما زالت تصنف مدفوعات غير قانونية لدى كثير من الدول.

تلزم بعض الحكومات الَّتي تتيح التداول بالحصول على الإذن والترخيص من الجهات المعنية، كفرنسا ولكسمبورغ والسويد والنمسا، في حين تصرح حكومات أخرى بعدم الحاجة إلى الإذن في حالات محدودة (١).

المبحث الثاني: استخدام العملات المشفَّرة في تمويل الإرهاب

تثير العملات الافتراضية المشفَّرة والأصول المشفَّرة بشكل عام مخاوف تنظيمية كبيرة لدى السلطات التنظيمية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، حيث قامت هيئات دَوْلِيَّة، مثل صندوق النقد الدَّوْلِيّ، مجموعة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF)، وبنك التسويات الدَّوْلِيَّة(BIS) والمنظمة الدَّوْلِيَّة لهيئات الأوراق الماليَّة(IOSCO) بإصدار تحذيرات متتالية حول العملات المشفَّرة المختلفة (بما في ذلك الأصول المشفَّرة والعروض الأولية للعملة(ICO) للمستثمرين والمشاركين في السوق) من خلال تقديم المشورة بشأن المخاطر الكبيرة المتعلقة بها؛ بما في ذلك مخاطر تمويل الإرهاب، وإمكانية استخدامها لأغراض غير قانونية.

المطلب الأوَّل: ماهية تمويل الإرهاب

تعدّ ظاهرة تمويل الإرهاب من أخطر الظواهر الَّتي تواجه الاقتصاد الوطني والعالمي كونها تشكل تحدّيًا كبيرًا أمام المؤسسات الماليَّة والأعمال والمهن غير الماليَّة المحددة والمُنظَّمات غير الهادفة للربح لمحاربتها، حيث تشمل عمليات تمويل الإرهاب مجموعة من الأنشطة استغلال حالات عدم

(١) السقا محمَّد إبراهيم، هل يمكن أن تصبح البتكوين عملة العالم؟ تاريخ الاطلاع عليه ١٢/١٢/، من صحيفة العربية، ص٨-١٠، على الموقع https://www.alarabiya.net/ar/

الاستقرار السياسي والأمني في العالم، ما يضعف الرقابة على حركة الأموال، ولا شك في أن جريمة تمويل الإرهاب حظيت باهتمام لا مثيل له من قبل غالبية الدول والمُنظَّمات الدَّوْلِيَّة، وذلك عن طريق اتخاذ وسائل معينة لمحاربة تلك الجريمة، سواء كانت تلك الوسائل تشريعية أو أمنية أو رقابية.

يُعدّ التمويل شريان الحياة للجماعات والتنظيمات المتطرفة، حيث يمثل أحد الركائز الأساسية في بناء هيكل عملياتها الإرهابية. وتسعى هذه الجماعات بشكل مستمر إلى ضمان توافر الموارد اللازمة لدعم أنشطتها المختلفة. وفي هذا السياق، تبذل تلك التنظيمات جهودًا كبيرة للحفاظ على موارد تمويل تتميز بالتجديد والاستمرارية، مع الحرص على تحقيق أقصى درجات السرية والأمان، بهدف تفادي أي محاولات لتتبع مصادرها أو مصادرتها.

أوَّلًا: مفهوم تمويل الإرهاب في المواثيق الدَّوْلِيَّة

تعدَّدت الاتفاقيات الدَّوْلِيَّة والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم هذه الاتفاقيات لم تتضمن تعريفًا لتمويل الإرهاب، وقد بدأ المجتمع الدَّوْلِيّ بالاهتمام بتمويل الإرهاب بوصفه جريمة وسلوكًا غير مشروع، مستقلًّا عن العمل الإرهابي ذاته في الاتفاقية الدَّوْلِيَّة لقمع تمويل الإرهاب عام ١٩٩٩(١)، والَّتي دعت إلى ضرورة التزام الدول بما وضعته مجموعة العمل للنشاط المالي (FATF) من توصيات خاصَّة بمحاربة تمويل الإرهاب، أبرزها التوصية الثانية المتعلقة بتجريم تمويل الإرهاب، وغسل الأموال المصاحب له من خلال : (٢)

- تجريم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابيَّة والمُنظَّمات الإرهابيَّة القائمة بهذه الأعمال.
- وضع جرائم تمويل الإرهاب من الجرائم الأصلية مثل جرائم غسيل الأموال.
- على الدول المعنية أن تفي بما تنص عليه هذه التوصية بسن قوانين جديدة تجعل من أنشطة الإرهاب جرائم مستقلة ومحددة أو بيان كيف يمكن مكافحة الجرائم القائمة على أنشطة تمويل الإرهاب .

وقد حددت الاتفاقية السابقة في البند رقم(١) من المادة الأولى بأنه "يقصد بتعبير"الأموال "أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية، المنقولة أو غير المنقولة الَّتي يُحصل عليها بأي وسيلة كانت، والوثائق أو الصكوك القانونية أيًّا كان شكلها، بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي، والَّتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الائتمانات المصرفية، وشيكات السفر، والشيكات المصرفية، والحوالات والأسهم والأوراق الماليَّة،

(١) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام ١٩٩٩.
(٢) مجموعة العمل للنشاط المالي (FATF).

والسندات والكمبيالات، وخطابات الاعتماد". أما العائدات فقد ورد تعريفها في البند(٣) منها بأنها "أي أموال تنشأ أو تُحصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من ارتكاب جريمة من الجرائم المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية. ولم تشترط الاتفاقية ضرورة استعمال الأموال فعليًا لتنفيذ جريمة من الجرائم المشار إليها، وعدَّت من قبيل الجريمة أيضًا محاولة ارتكاب هذه الجرائم والمساهمة في ارتكابها([1]).

ثانيًا: مفهوم تمويل الإرهاب في الفقه

لا يوجد لدى الغالبية العظمى من الشرّاح والباحثين والفقهاء تعريف محدد لمصطلح تمويل الإرهاب([2]). ولكن يمكن تعريفه على أنه "بذل المال أو ما تقوم مقامه من إمكانات أو موارد أو جهود المشاركة المباشرة وغير المباشرة في توفير الأموال النقدية أو العينية، سواء بالعطاء والتبرع أو مشروعة أو غير مشروعة، أو تغطية أو تسهيل أو تمويل أو استثمار أو تحويل بهدف تمويل إرهابيين أو منظمات أو عمليات إرهابية([3]).

المطلب الثاني: طرق تمويل الإرهاب باستخدام العملات المشفَّرة

إن إخفاء الهُوية في العملات المشفَّرة يجعل منها وسيلة مثالية للأشخاص والمُنظَّمات أو العصابات الإرهابيَّة الذين يتلقون مدفوعات قد تؤدي إلى تعريضهم لعقوبات تمويل الإرهاب، وعلى الرغم من أن استخدام العملات المشفَّرة لم ينتشر على نطاق واسع في تمويل الإرهاب حتى هذا الوقت، إلا أنه قد أجريت تجارِب على العملات المشفَّرة من قبل مجموعات إرهابية في عام ٢٠١٤، حيث جرى جمع عملة البيتكوين لمثل هذه المجموعات من خلال حملات جمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعية، ومن هنا أبدت الدول الَّتي تستهدفها العقوبات اهتمامًا بوضع قوانين خاصَّة بها.

وقد لا يتجه المتطرفون والجهات الإرهابيَّة بكثرة إلى العملات المشفَّرة، إلا أنهم يجدون فيها خصائص مفيدة لتحقيق غاياتهم في تمويل الإرهاب، والَّتي يمكن أن يجرى استغلالها، ومن أهم هذه الخصائص الَّتي تشكل خطرًا ما يأتي:

([1]) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/١٩ المؤرخ في ٩ كانون ١٩٩٩.

([2]) سالم علي الظنحائي، الإطار القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب، دراسة قانونية سياسية، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس، العدد٣٣، ٢١٢، ص٥٩٤.

([3]) سعد بن علي بن محمَّد الشهراني، تمويل الإرهاب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة السعودية، المجلد ٢٤، العدد٤٩، ٢٠٠٩، ص٢٣٧.

– شراء العملة مباشرة أو جزءٍ منها إن كانت قيمتها الكلّية كبيرة جدًا، مثل عملة البيتكوين، عبر إحدى منصّات التداول المُخصَّصة لذلك، ثمّ الاحتفاظ بها، والاستفادة من ارتفاع قيمتها مع مرور الوقت.

– **الاستثمار مع الشركات العامة الَّتي تمتلك استثمارات في العملات الرَّقْميَّة**، وهي طريقة مناسبة للمُستثمِرين الذين لا يرغبون في شراء العملات المشفَّرة نفسها؛ إذ يُمكنهم شراء أسهم في الشركات الَّتي تمتلك عملاتٍ مُشفَّرة أو تعتمد في عملها عليها، وإن انعدمت الرغبة في الاستثمار مع تلك الشركات، فيُمكن حينها **الاستثمار في صناديق الاستثمار المتداولة** (ETFs) والمخصَّصة للعملات الرَّقْميَّة؛ فهي تُوفّر التنوُّع في الاستثمار؛ من خلال سَلّةٍ من العملات الرَّقْميَّة المختلفة، ثمَّ التقليل من المخاطر، كما أنّها طريقة سهلة، ولا تحتاج إلى معرفةٍ تقنية معقَّدة.

– التحويلات العابرة للحدود: يمكن للجماعات الإرهابيَّة جمع الأموال من داعميها في مناطق مختلفة عبر الأنترنت، وتحويلها باستخدام العملات الرَّقْميَّة بشكل مجهول أو شبه مجهول.

– إخفاء الهُوية: تقدم بعض العملات الرَّقْميَّة مثل البيتكوين درجة من الخصوصية للمستخدمين، ما يجعل تتبع المعاملات وتحديد هُوية المرسلين والمستلمين أكثر صعوبة.

– التبرعات الصغيرة: يجري جمع الأموال من مصادر متعددة باستخدام منصات التبرعات عبر الأنترنت الَّتي تقبل العملات الرَّقْميَّة، ما يسهل على الجماعات الإرهابيَّة الحصول على تمويلات دون لفت الأنظار([1]).

أولاً: أسباب استخدام الإرهابيين للعملات المشفَّرة:

يعود لجوء التنظيمات الإرهابيَّة للعملات المشفَّرة في تمويل أنشطتها الإرهابيَّة إلى ما تتسم به هذه العملات من مزايا وخصائص متعددة تميزها عن غيرها من العملات التقليدية. وأهم تلك الخصائص:

١– عملية غير ملموسة

هي عملية غير ملموسة ولا وجود فيزيائي([2]) لها كالنقود الورقية، فهي عملة افتراضية بالكامل.

٢– الأمان والخصوصية

---

[1] (Shyam B. Bhandari, FINANCING OF TERRORISM: A SYNOPSIS, Journal of the Academy of Finance, Vol. 3, Issue 2, 2005, P. 46)

[2] (Keatinge, T., Carlisle, D., and Keen, F., (2018)," Virtual currencies and terrorist financing assessing the risks and evaluating responses", European Parliament, Available at: http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/604970/IPOL_STU(2018)604970_EN.pdf)

إن سجلات شبكة بلوك تشين blockchain تستند في بنائها إلى خوارزميات تشفير مختلفة يصعب فكها أو تحليلها، ما يجعل العملة المشفَّرة أكثر أمانًا من المعاملات الإلكترونية العادية، إضافة إلى استخدم أسماء مستعارة أو أرقام حسابات غير مرتبطة بأي مستخدم أو حساب أو بيانات مخزنة يمكن ربطها بملف تعريف، بما يحقق مبدأ الخصوصية والأمان؛ فالتقنية المستخدمة تعد من أكبر مشاريع الحوسبة في العالم، ما يصعّب تزويرها أو إعادة استنساخها([1]).

٣- العالميَّة:

تمتاز العملات الافتراضية بأنها عملات عالميَّة؛ لأنها متوافرة على مستوى العالم ولا يرتبط بموقع جغرافي معين، فهي مودعة في محفظة خاصَّة على الأنترنت، يجري الدخول إليها باستخدام

اسم السجل ورقمه السري([2]).

٤- السرعة في التحويل:

من الممكن إرسال واستقبال أي مبلغ من الأموال من وإلى أي مكان في العالم، وفي أي وقت، فلا حد زماني ولا مكاني يحدها. هايدي عيسى حسن علي حسن، الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي، الحاضر والمستقبل([3]).

٥- التتبع:

تتسم معاملات العملات الافتراضية بالسرية، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك إمكانية لأن تسجل العملات المشفَّرة مستويات دقيقة من المعلومات أكثر من أنظمة الدفع التقليدية، فتكنولوجيا البلوكشين لا تسجل وقت المعاملة وقيمتها فقط، بل تقوم بتخزين معلومات أخرى، مثل: العقود والسجلات المتعلقة

([1]) مراد رايق رشيد عودة، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، دراسة فقهية، كتاب وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حول العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩، الشارقة، ص٢٠٢.

([2]) السيد علي غزالة، دور العملات المشفرة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٤، ص ١١١.

([3]) كتاب وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حول العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩، الشارقة، ص٧٠٠.

بالمنتج. وبما أن المعلومات المسجلة على البلوكشين غير قابلة للتغيير، فإن المعلومات تحافظ على مستوى من النزاهة يثبت فائدته عند مراجعة المعاملة([١]).

٦- اللامركزية:

على عكس العملات الاعتيادية أو عملات النقد الإلزامي الَّتي تسيطر عليها الحكومات متمثلة في البنوك المركزية، فإن العملات الرَّقْميَّة لامركزية بطبيعتها، ولا يمكن التحكم فيها أو زيادة عددها أو وقف التعامل بها أو إتاحتها إلا من قبل من يستخدموها ويملكون منها الكمية الأكبر، أو من خلال منظمة إنشائها أو تطويرها قبل طرحها في السوق، الأمر الذي يساعدها على الحفاظ عليها من الاحتكار وحمايتها من تحديد التدفق أو القيمة لضمان استقرارها وخصوصيتها وشفافيتها

وأمنها. بندر عبد العزيز اليحيى، العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية([٢]).

٦. قلة التكاليف:

أحد أهم الاستخدامات للعملات المشفَّرة هو تحويل الأموال، وتكلفة أو رسوم التحويلات من أهم العوامل الَّتي يجري وضعها في الحسبان للحكم على جودة نظام أو عملية التحويل، في تبادلات العملات يجري تقليل رسوم المعاملات الَّتي يدفعها المستخدم إلى مبلغ ضئيل، أو ربما تصل إلى صفر، وتجري بشكل مباشر بين حسابات المستخدمين وبسرعة([٣]).

٧. الندرة:

تعدّ الندرة من مزايا هذه العملة، والغاية من ذلك هو الحفاظ على قيمتها من التضخم، والذي يعدّ واحدًا من أكبر المشاكل الَّتي تعاني منها العملات الأخرى المستخدمة في جميع أنحاء العالم([٤]).

([١]) فادي توكل، التنظيم القانوني للعملات المشفرة (البيتكوين)، دار المهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٠.

([٢]) كتاب وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حول العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩، الشارقة، ص٢٣٠.

([٣]) A.Y. BOKOVNYA, Legal Measures for Crimes in the Field of Cryptocurrency Billing, Utopía y Praxis Lanoamericana, 2020, vol. 25, no. Esp.7, Sepembre, ISSN: 1315-5216 2477-9555, P.270-275.

([٤]) هند فالح محمود، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (بيتكوين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد٣، ٢٠٢٠، ص١٤٥.

ثانياً: الإجراءات الدَّوْلِيَّة لمكافحة تمويل الإرهاب بالعملات المشفَّرة:

نظرًا إلى خطورة ظاهرة تمويل الإرهاب المتزايدة، وحرصًا على إيجاد بيئة مالية واقتصادية سليمة يتطلب استمرار مكافحتها، وذلك من خلال تعاون مختلف الجهات المعنية المحلية والدَّوْلِيَّة، ولا سيما أن الإرهاب لم يعد يميز بين المجتمعات أو الدول، بل إنه أصبح عالميًّا، وتتطلب عملية مكافحة تمويل الإرهاب ومنع المُنظَّمات الإرهابيَّة من امتلاك الوسائل اللَّازمة لتنفيذ عملياتها ومنعها من الحصول على وسائل آمنة لتنظيم تمويلاتها والتخطيط لعملياتها الإرهابيَّة؛ فعليه، يجب اتخاذ إجراءات فاعلة لمنعها من الحصول على التَّمويل اللازم وعدم تمكينها من امتلاك الوسائل والأدوات الَّتي تستخدمها في عملياتها. جرى إعداد الدليل الإرشادي لزيادة الوعي والمعرفة لدى المؤسسات الماليَّة والأعمال والمهن غير الماليَّة المحددة والمُنظَّمات غير الهادفة للربح، وتعريفهم بمخاطر تمويل الإرهاب من خلال استعراض مراحل تمويل الإرهاب وطرقه، والمؤشرات الَّتي يمكن الاسترشاد من خلالها بوجود عمليات يشتبه ارتباطها بتمويل الإرهاب.

كانت مخاطر العملات المشفَّرة موضع اهتمام على الصعيد الدَّوْلِيّ؛ فصندوق النقد الدَّوْلِيّ قد حذَّر أكثر من مرة من تلك المخاطر. لقد دأب الاتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٩٩ على تطوير استراتيجية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أصدر في غضون ما يقارب الثلاثين عامًا ستة توجيهات تتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب بهدف حماية النظام المالي الأوروبي وتعزيز اليقظة في العَلاقات التجارية مع العملاء. والتقرير الصادر عن المنظمة الدَّوْلِيَّة لهيئات الأوراق الماليَّة(IOSCO) عام ٢٠٢٠، والمتعلق بالقضايا والمخاطر والقضايا التنظيمية المتعلقة بمنصات تداول الأصول المشفَّرة، أثار عدة مخاوف بشأن الأصول المشفَّرة، كما أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) قد رأت في تقريرها الصادر عام ٢٠٢١ الأصول المشفَّرة أدوات للتهرب الضريبي وتمويل الأنشطة غير القانونية. وقد دعت الدول والحكومات إلى مواصلة التفكير في مخاطرها، وفي التنظيم القانوني الواجب اتخاذه لتجنب أي انحراف في استخدامها.

كما ترد الالتزامات الوطنية بمكافحة تمويل الإرهاب في الإطار الدَّوْلِيّ القائم. وفي ظل ازدياد الخطر الإرهابي على مدى السنوات الأخيرة والتطور المتزامن لأنماط تمويل الإرهاب، اتخذ مجلس الأمن قرارات إضافية، غالبًا بموجب الفصل السابع، لمعالجة السبل الجديدة لتمويل الإرهاب، بوسائل منها استهداف الصلة بين الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة، والتصدي لجمع الأموال من خلال

الاختطاف طلبًا لفدية. وفي القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدفق الأموال إلى الإرهابيين، والحاجة إلى قمع جميع أشكال تمويل الإرهاب ([1]).

- في سياق مكافحة تمويل الإرهاب، من الضروري أن تعتمد الجهود الدَّوْلِيَّة بشكل أكبر على تبادل المعلومات الاستخباراتية الماليَّة بين البلدان، وتحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص. تعمل الهيئات التنظيمية الماليَّة في القطاع العام، وكذلك كيانات القطاع الخاص المنظمة، بما فيها المصارف، على جمع معلومات يمكن أن تسهم في مكافحة الأنشطة الإرهابيَّة. إذا جرى تقاسم هذه المعلومات من خلال قنوات فعّالة، وفي الوقت المناسب، فإن ذلك سيساهم في تعزيز فعالية الإجراءات.
- لجعل الجزاءات الماليَّة الموجهة ضد تمويل الإرهاب أكثر تأثيرًا، يجب أن تتم تعزيزها بتقييم المخاطر، تحديد التصنيفات النموذجية، وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجهات المعنية. كما يجب تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص للحد من أنشطة تمويل الإرهاب. هذا يتطلب أيضًا التزامًا صارمًا بالمعايير الدَّوْلِيَّة لحقوق الإنسان، واحترام الإجراءات القانونية الواجبة.

أمثلة على استخدام العملات المشفَّرة في تمويل الإرهاب

في السنوات الأخيرة، جرى الكشف عن تقارير تشير إلى استخدام جماعات إرهابية مثل "داعش" و"القاعدة" للعملات المشفَّرة في جمع الأموال عبر الأنترنت. من أبرز الأمثلة هو استخدام البيتكوين من قبل هذه الجماعات في جمع التبرعات لشراء الأسلحة أو دعم أنشطتها الإرهابيَّة.

خاتمة

رغم التَّحدِّيات الكبيرة الَّتي تطرأ في مكافحة تمويل الإرهاب بالعملات الرَّقْميَّة، إلا أن الجهود الدَّوْلِيَّة تتواصل لتحسين الأنظمة القانونية والتكنولوجية لمواكبة هذه الظاهرة. من الضروري تعزيز التعاون الدَّوْلِيّ وتطوير الأدوات القانونية والفنية لمواكبة التحولات في أسواق العملات الرَّقْميَّة بهدف الحد من استخدامها في تمويل الإرهاب.

يعدّ تمويل الإرهاب باستخدام العملات المشفَّرة قضية معقدة في سياق مكافحة الإرهاب والجرائم الماليَّة. مع تزايد استخدام العملات المشفَّرة مثل البيتكوين والإيثيريوم، بدأت هذه الأصول الرَّقْميَّة تؤدّي دورًا في تمويل الأنشطة الإرهابيَّة، نظرًا إلى طبيعتها اللامركزية والمجهولة نسبيًّا. هذه الخصائص تجعل تتبع المعاملات أكثر صعوبة مقارنة بالأنظمة الماليَّة التقليدية.

([1]) مجلس الأمن، القرار ٢٤٦٢، ٢٠١٩.

توفر العملات المشفَّرة مستويات عالية من الخصوصية، ما يجعل من الصعب تحديد الأطراف المتورطة في إرسال أو استقبال الأموال. هذا يجعلها جذابة للجماعات الإرهابيَّة الَّتي تحتاج إلى تمويل عبر الحدود وفي بيئات يصعب مراقبتها. كما أن المعاملات تجري بسرعة عبر الأنترنت، وبتكاليف منخفضة، ما يسهل تحويل الأموال إلى مناطق الصراع أو تمويل النفقات التشغيلية.

النتائج والتوصيات

أوَّلًا: النتائج

- تعد العملات المشفَّرة، مثل البيتكوين، من الأصول الرَّقْميَّة الَّتي تتمتع بخصائص فريدة قد تؤثر بشكل كبير في المستقبل المالي العالمي.
- لا تزال العملات المشفَّرة في مرحلة النشوء، حيث يحتاج الناس إلى وقت للتوافق على استقرارها واستخدامها وسيلة للتبادل.
- تواجه العملات المشفَّرة العديد من المخاطر، مثل التقلبات الكبيرة الَّتي تؤثر في قيمتها، ما يجعلها أقرب إلى السلع منها إلى النقود التقليدية.
- رغم فوائد العملات المشفَّرة، إلا أنها لا تزال مرتبطة بالعديد من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك تمويل الإرهاب.
- تُعدّ تكنولوجيا "سلسلة الكتل" أساسًا قويًّا للتحقق من المعاملات الماليَّة بطريقة غير مركزية، ما يعزز من سرعة المعاملات وكفاءتها.

ثانيًا: التوصيات

- ضرورة الالتزام بمعايير فرق العمل المعنية بالإجراءات الماليَّة الخاصَّة بالأصول المشفَّرة، والمضي قدمًا في تنفيذ هذه المعايير.
- تعزيز التعاون الدَّوْلِيّ في المجال الرقمي، بما في ذلك تبادل المعلومات بين شبكات التواصل الاجتماعي ووحدات الاستخبارات الماليَّة لمكافحة تمويل الإرهاب.
- اعتماد مبادئ توجيهية صارمة لتنظيم خدمات الدفع، خاصَّة فيما يتعلق بجمع التبرعات عبر الأنترنت.
- إبرام اتفاقيات ثنائية وجَماعية بين الدول والمؤسسات الماليَّة الدَّوْلِيَّة لتنسيق وتحديد القانون الواجب التطبيق، والمحاكم المختصة في المنازعات المتعلقة بالعملات الافتراضية.

المراجع:

١- دونغ هي، السياسة النقدية في العصر الرقمي. مجلة التَّمويل والتنمية، ٢٠١٨.
٢- سالم علي الظنحائي، الإطار القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب، دراسة قانونية سياسية، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس، العدد٣٣، ٢١٢.
٣- سعد بن علي بن محمَّد الشهراني، تمويل الإرهاب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة السعودية، المجلد ٢٤، العدد٤٩، ٢٠٠٩.
٤- السيد علي غزالة، دور العملات المشفَّرة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٤.
٥- فادي توكل، التنظيم القانوني للعملات المشفَّرة (البيتكوين)، دار المهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.
٦- محمَّد الكوبيسي، العملات المشفَّرة والمعماة، ماهيتها وضوابط التعامل بها،
٧- هند فالح محمود، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (بيتكوين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد٣، ٢٠٢٠.
٨- مجلس الأمن، القرار ٢٤٦٢، ٢٠١٩.
٩- كتاب وقائع المؤتمر الدَّوْلِيّ الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حول العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩، الشارقة.
١٠- مراد رايق رشيد عودة، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، دراسة فقهية، كتاب وقائع المؤتمر الدَّوْلِيّ الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حول العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩، الشارقة، ص٢٠٢.
١١- مجموعة العمل للنشاط المالي (FATF).
١٢- الاتفاقية الدَّوْلِيَّة لقمع تمويل الإرهاب، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتَّحدة ٥٤/١٩ المؤرخ في ٩ كانون ١٩٩٩.
١٣- الأمم المتَّحدة دليل المناقشة لمؤتمر الأمم المتَّحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كيوتو، اليابان ٢٠/٢٧/٢٠٢٠ ، ص ٥٤، متاح على الرابط الآتي: https://undocs.org/ar/A/CONF.234/PM.1
١٤- السقا محمَّد إبراهيم، هل يمكن أن تصبح البتكوين عملة العالم. تاريخ الاطلاع عليه ١٢/١٢/، من الصحيفة العربية، ص٨-١٠، على الموقع https://www.alarabiya.net/ar/
١٥-

16- Bank for International Settlement BIS (2018), “Central Bank Digital Currencies”, Retrieved from: https://www.bis.org/cpmi/publ/d174.
17- Bank of Albania, Press Release on the Risk Associated with the Use of Virtual Currency, Albania, 13 July, 2017. Retrieved from: https://www.bankofalbania.org /press/on_the_risks_associated_with_the_use_of_virtual_cu rrency.html
18- Brainard, L. (2018), “Cryptocurrencies, Digital Currencies, and Distributed Ledger Technologies: What Are We Learning?”. Proceeding of the Decoding Digital Currency

Conference Sponsored by the Federal Reserve Bank of San Francisco, May 15, San Francisco, California. Available at: https://www.federalreserve.gov /newsevents/ speech/files/brainard20180515a.pdf

19- Natarajan, H., Krause, S., Gradstein, K., and Luskin, H., (2017), "Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain", World Bank Group FinTech note 1(1)

20- National Association of Securities Dealers Automated Quotations system (2017), The benefits of using a cryptocurrencies, February 2017, Retrieved from: https://www.nasdaq.com /article/the-benefits-of-using-cryptocurrency-cm753571

21- A.Y. BOKOVNYA, Legal Measures for Crimes in the Field of Cryptocurrency Billing, Utopía y Praxis Lanoamericana, 2020, vol. 25, no. Esp.7, Sepembre, ISSN: 1315-5216 2477-9555, P.270-275.

22- Shyam B. Bhandari, FINANCING OF TERRORISM: A SYNOPSIS, Journal of the Academy of Finance, Vol. 3, Issue 2, 2005, P. 46

23- Keatinge, T., Carlisle, D., and Keen, F., (2018)," Virtual currencies and terrorist financing assessing the risks and evaluating responses", European Parliament, Available at: http://www.europarl.europa.eu /RegData/etudes/STUD /2018/604970 /IPOL_STU (2018)6049 70_EN.pdf

24- National Bank of Moldova (2017), Virtual Currency and its Associated Risks, July 2017, Retrieved from: https://www.bnm.md/en/content/virtual-currency-and-its-associated-risks

25- Dabrowski, M., Janikowski, L., (2018), "Virtual currencies and central banks monetary policy: challenges ahead", European Parliament, Available at: http://www.europarl.europa.eu/cmsdata/149900/CASE_FINAL%20publication